

آفاق عدم الانتشار النووي في ظل تعليق الكرملين لمعاهدة ستارت الجديدة

(بقلم خبير، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، 9 يوليو 2023)

د. نورهان الشيخ*

أشار إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في 21 فبراير، تعليق مشاركة روسيا في معاهدة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية "ستارت-3" الكثير من المخاوف حول مستقبل جهود حظر الانتشار النووي التي استمرت على مدى ما يزيد عن نصف قرن. فقد كانت معاهدة "ستارت-3"، المعاهدة الأخيرة المتبقية بين روسيا والولايات المتحدة، والمتعلقة بخفض ومراقبة الأسلحة النووية بين أكبر قوتين نوويتين.

تعودة المعاهدة إلى عام 2010 عندما تم توقيعها بين الرئيسين (آنذاك) الروسي ديميتري مدفيديف، والأمريكي، باراك أوباما، في العاصمة التشيكية براج، ودخلت حيز التنفيذ في 5 فبراير 2011، بعد المصادقة عليها، وُحدت مدتها بـ 10 سنوات، قابلة للتديد 5 سنوات إضافية. وتتألف المعاهدة من ثلاثة أجزاء، وهي نص المعاهدة، والبروتوكول، والملاحق الفنية، وجميعها ملزمة قانوناً، ويتضمن نص المعاهدة والبروتوكول، حقوق الطرفين وواجباتهما الأساسية، بما فيها تبادل المعلومات بينهما للتحقق من الامتثال لبنود المعاهدة. وتنص معاهدة "ستارت-3"، على خفض كمية الرؤوس الهجومية "النوية" العابرة للقارات، التي تمتلكها كل من روسيا والولايات المتحدة بنسبة 30%، وكذلك خفض الحدود القصوى لمنصات الإطلاق الاستراتيجية بنسبة 50%، وتمت صياغتها على أساس التساوي في عدد الرؤوس النووية، وضمان أمن كلا البلدين بشكل متكافئ. وحددت الاتفاقية نوعية وكمية الأسلحة التي يمكن للبلدين امتلاكها بعد 7 سنوات من توقيعها، بحيث لا يتجاوز عدد الرؤوس النووية في كلا البلدين، الـ 700 رأس نووي في القواعد الأرضية، و1550 رأساً نووياً في القواعد البحرية والجوية البحرية، كما تنص على أن لا يتجاوز عدد المنصات الأرضية الثابتة والمتنقلة لإطلاق الصواريخ النووية الـ 800 منصة. ويمتلك الطرفان بموجب المعاهدة، حرية تحديد هيكل الثالوث النووي، مزيج من ناقلات جوية وبحرية وبرية، ونشر أنواع جديدة أخرى من الصواريخ والناقلات، شريطة أن يخطر كل منهما الآخر¹.

*أستاذ العلاقات الدولية، جامعة القاهرة.

مع انتهاء المعاهدة عرضت روسيا على واشنطن تمديدها، دون شرط أو قيد، والبدء بتجميد عمل الترسانات النووية إلى حين إتمام الاتفاق بين الطرفين، الأمر الذي رفضته إدارة ترامب بذريعة أنه لا يصب في مصلحة الأمن القومي الأمريكي، واصررت على أن تمتد المعاهدة لتشمل منظومات روسية جديدة لم تكن موجودة عند توقيعها. وفي يناير 2021، أعلن جو بايدن موافقته على المقترح الروسي، بتمديد معاهدة "ستارت-3"، والتفاوض مع روسيا حول التفاصيل، وبدأت اللقاءات بين الطرفين، وتم التوصل إلى اتفاق ينص على تمديد مدتها 5 سنوات إضافية، إلا أن المصادقة لم تتم، بسبب توقف المباحثات مع بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا.

في هذا السياق، تتطوى الخطوة الروسية الخاصة بتعليق العمل بالمعاهدة من جانب واحد على مخاطرة وتهديدات عدة. أولها تقويض الثقة بين أكبر قوتين نوويتين في العالم، واللتان تتحملان المسؤولية عن الاستقرار الاستراتيجي العالمي. فقد تطور نظام الحد من التسليح وحظر الانتشار النووي في إطار إجراءات لبناء الثقة بين موسكو وواشنطن، والتي بدأت في ستينيات القرن الماضي باتفاقية "سولت 1" الشهيرة مطلع السبعينات، وكُللت باتفاقيات "ستارت 1" عام 1991، وتأكدت مع "ستارت 2"، ثم "ستارت 3". وأعتبرت الأخيرة إنجازاً غير مسبق بالنظر إلى تجاوزها مجرد تخفيض حجم الترسانة النووية للطرفين، إلى نظام تقنيش متبادل يدعم الثقة بينهما ويمثل رافداً لتعزيز التعاون في مجال منع الانتشار النووي وغيره من المجالات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين حيث تتشكل بموجب الاتفاقية لجان مشتركة من كلا البلدين تقوم بعمليات التقنيش داخل القواعد العسكرية التي تتواجد فيها الأسلحة الاستراتيجية بمعدل 18 عملية تقنيش سنوياً.

كما كانت المعاهدة علامة بارزة لنهاية الحرب الباردة وما صاحبها من رعب نووي وتهديدات بنشوب حرب عالمية ثالثة، نووية بالضرورة، تقنى العالم والبشرية بأسرها، ليعود بتعليقها شبح المواجهة النووية. عزز من ذلك التصعيد بين موسكو وواشنطن على خلفية الأزمة الأوكرانية، وتكرار الحديث عن احتمال لجوء موسكو لإستخدام أسلحة نووية تكتيكية في أوكرانيا. ومن المعروف أن العقيدة النووية الروسية الصادرة في 2 يونيو 2020 تجيز لموسكو الحق في استخدام الأسلحة النووية رداً على استخدام الأسلحة النووية وأنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل ضدها و (أو) ضد حلفائها، وكذلك في حالة حدوث عدوان ضد روسيا باستخدام الأسلحة التقليدية يمثل تهديداً لوجود الدولة الروسية.²

ثانيها، تجدد سباق التسلح النووي خاصة مع التوجهات السابقة لتحديث الثالوث النووي (البري والجوى والبحرى) لكلا البلدين، وإحداث قفزات نوعية بترساناتهما النووية. ففي 9 ديسمبر 2022 أعلن وزير الدفاع الأمريكي، لويد أوستن، عن خطط لتحديث الثالوث النووي للقيادة الإستراتيجية "ستراتكوم" للقوات المسلحة الأمريكية، ويتضمن ذلك اعتماد غواصات من طراز كولومبيا وصواريخ سينتينيل الباليستية العابرة للقارات، وزيادة وتيرة الاختبارات والبحث في مجال الصواريخ فرط الصوتية للحاق بروسيا والصين في هذا الاطار³.

يأتى هذا فى إطار العقيدة النووية الأمريكية الجديدة الصادرة فى 27 أكتوبر 2022،⁴ التى أعادت التأكيد على ما تضمنته سابقتها الصادرة فى يناير 2018 بشأن تحديث القدرات النووية الأمريكية، وكانت الأخيرة قد تضمنت عزم واشنطن زيادة الإنفاق على ترسانتها النووية لأكثر من ضعفين مع تخفيف القيود المفروضة على استخدام السلاح النووي. وتحديث "الثالوث النووي" للولايات المتحدة الذى يتضمن الطيران الاستراتيجي والصواريخ الباليستية العابرة للقارات والغواصات الحاملة للرؤوس النووية، وزيادة عدد القنابل النووية المنخفضة القوة من أجل تعزيز قدرة الولايات المتحدة على الردع النووي، علما أن القوات المسلحة الأمريكية تملك أكثر من ألف قطعة من هذا السلاح، ومن المعروف أن القنابل النووية التى أسقطتها واشنطن على مدينتي هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين فى 6 و9 أغسطس 1945، كانت "منخفضة القوة". هذا إلى جانب تقليص قوة القنابل النووية مع زيادة مداها، وعلى وجه الخصوص، تزويد الصواريخ الباليستية النووية العابرة للقارات من طراز Trident المثبتة على الغواصات النووية بالرؤوس النووية الجديدة، وهو ما يتيح تحويل تلك الصواريخ إلى سلاح نووي تكتيكي. مما دفع البعض لوصف العقيدة النووية الأمريكية باستراتيجية "حرب نووية محدودة" حيث تعتمد على توجيه ضربة نووية على نطاق ضيق دون إلحاق "ضرر مدمر" في الولايات المتحدة.

تتميز الأسلحة النووية التكتيكية في معظم الأحيان بحجمها ومداها واستهدافها لأهداف عسكرية محدودة دون سحق المنطقة بأسرها والتسبب في تداعيات إشعاعية واسعة النطاق. والسلاح التكتيكي قصير المدى يكون مزودا برؤوس نووية صغيرة تدعم نظام توجيه ورأسا حربيا قويا. ويبلغ مدى الأسلحة النووية التكتيكية، أقل من 500 كيلومتر براء، وتصل إلى 600 كيلومتر جوا وبحرا. وتنقسم الأسلحة النووية التكتيكية من حيث القوة إلى نوعين، الأولى تفوق قوتها القنبلة التى سقطت على هيروشيما، وهناك أسلحة أخرى لا تزيد قوتها التدميرية على دُفعة نيران مدفعية.

ويمكن تحميل الرؤوس الحربية النووية التكتيكية على أنواع مختلفة من الصواريخ التي تحمل عادة رؤوسا تقليدية مثل الصواريخ المجنحة وقذائف المدفعية. ووفقا للاستخبارات الأمريكية تمتلك روسيا حوالي 2000 سلاح نووي تكتيكي.

فى السياق نفسه تعمل روسيا على تطوير قدراتها النووية، وتعتمد القوات النووية الاستراتيجية الروسية على أنظمة أرضية ثابتة ومتحركة من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، وغواصات الصواريخ الاستراتيجية، والقاذفات الاستراتيجية المجهزة بصواريخ كروز الاستراتيجية جو-أرض والقنابل الجوية. وأعلن الرئيس بوتين خلال اجتماع موسع مع قيادات وزارة الدفاع فى 21 ديسمبر 2022 استكمال تحديث الثالوث النووى الروسى بنسبة 90%، وأكد عزم روسيا الاستمرار فى هذا التطوير لاسيما الصواريخ الباليستية الفرط صوتية،⁵ وتتسلح قوات الصواريخ الاستراتيجية بـ 5 أنواع من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات: "يارس RS-24"، "ساتانا" (الشیطان)، "توبول RT-2PM2"، "سارمات RS-28"، "أفانجارد"، إلى جانب الصاروخ "تسيركون" فرط الصوتي، و"كالير" المجنح، و"بولافا". كما تعمل موسكو على بناء 10 غواصات نووية (بوريه) إضافية بحلول عام 2027 لتعزيز أسطولها النووى الذى يضم 11 غواصة نووية. وفى 27 مارس أعلنت موسكو أن عملية بناء بنية تحتية ساحلية فى المحيط الهادئ ستنتهى فى بداية عام 2024، وذلك لنشر الغواصتين نواتي المهام الخاصة بيلجورود وخاباروفسك، والقادرتان على حمل طوربيدات بوسيدون المُسيّرة والمزودة برؤوس حربية نووية.

ثالثها، دعم التوجه نحو نشر أسلحة وتكنولوجيا نووية فى دول غير نووية. من أهم بنود معاهدة "ستارت 3" هو ذلك المتعلق بحظر نشر أسلحة استراتيجية هجومية، خارج نطاق الحدود الجغرافية لكلا البلدين. وقد يؤدى تعليق المعاهدة والتحرر من الإلتزامات المنصوص عليها إلى مخاطر نشر أسلحة نووية فى دول غير نووية حليفة.

فقد أعلن الرئيس بوتين، فى 25 مارس 2023 نشر أسلحة نووية تكتيكية على أراضي بيلاروس،⁶ ومن المعروف أن كلا من روسيا وبيلاروس يجمعهما صيغة كونفدرالية تتمثل فى دولة الوحدة، كما أن كلاهما عضو فى منظمة معاهدة الأمن الجماعى، وهى حلف عسكري تقوده روسيا ويضم خمس دولة إلى جانبها من الفضاء السوفيتى السابق. وقد تم بالفعل إرسال عشر مقاتلات روسية إلى مينسك تستطيع حمل أسلحة نووية تكتيكية، وبدء الخبراء الروس تدريب الأطقم البيلوروسية عليها فى 3 أبريل، وسيينتهى إنشاء مستودع خاص بالأسلحة النووية التكتيكية

الروسية في بيلاروس في الأول من يوليو المقبل. وتتضمن الأسلحة النووية التكتيكية التي تنتشرها روسيا في بيلاروس الصواريخ الجوية المزودة برؤوس نووية وستحملها الطائرات العشر التي ستنتج سلاح الجو البيلاروسي، وسيتم تجهيز تلك الطائرات لتكون قادرة على حمل السلاح النووي، ويبلغ مدى عمل تلك الصواريخ 2500 كيلومتر، بالإضافة إلى منصات منظومة "إسكندر" العملياتية التكتيكية التي يصل مدى صواريخها مسافة 2500 كيلومتر أيضاً، وباستطاعة الرأس القتالية التي يحملها صاروخ "إسكندر" أن تحدث انفجاراً بقوة 50 كيلوطن، أي ما يزيد بمقدار نحو 3 أضعاف عن قوة القنبلة التي تم إسقاطها على هيروشيما اليابانية عام 1945، وتمتلك الصواريخ الجوية المواصفات نفسها تقريباً. وقد يمتد الأمر إلى نشر روسيا سلاح نووي استراتيجي في بيلاروس، إضافة إلى السلاح النووي التكتيكي يدعم ذلك كون الأخيرة لا تزال تحتفظ بأكثر من 80 منصة ثابتة تحت الأرض للصواريخ الباليستية العابرة للقارات في حالة تقنية جيدة.

كان الرئيس البيلاروسي، ألكسندر لوكاشينكو، قد طلب مرارا من روسيا نشر أسلحة نووية على أراضي بلاده كجزء من عملية ردع عسكري ضد حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مؤكداً أن مينسك تعرضت على مدار السنوات الأخيرة لضغوط من الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أوروبية، وأن هذه الضغوط طالت الداخل البيلاروسي، في إشارة إلى سعي الدول الغربية لإسقاط نظامه، واستبداله بأخر موالي للغرب عبر ثورة ملونة، حيث شهدت بيلاروس احتجاجات قادتها المعارضة في أغسطس 2020، وذلك بعد فوز الرئيس لوكاشينكو، بأكثر من 80% من الأصوات، وقامت المرشحة الرئاسية والمعارضة سفيتلانا تيكخانوفسكايا، بالاحتجاج على نتيجة الانتخابات، وتحريك احتجاجات في الشارع البيلاروسي، وهي الاحتجاجات التي تم قمعها بعد اتهام الغرب بالوقوف خلفها، فضلاً عن طرد تيكخانوفسكايا خارج البلاد، والتي بدورها حصلت على دعم غربي.

من ناحية أخرى، تؤكد موسكو أن نشر مثل هذه الأسلحة في بيلاروس لا يتعارض مع نظام عدم الانتشار النووي، وإنه جاء كرد فعل لاتخاذ واشنطن ترتيبات مماثلة مع العديد من حلفائها الأوروبيين، حيث قامت بتخزين 100 سلاح نووي أمريكي في ست قواعد عسكرية أمريكية في خمس دول أوروبية، فضلاً عن إعلان بولندا إمكانية استضافتها أسلحة نووية أمريكية، في أكتوبر 2022. كما أعلنت بريطانيا عزمها إمداد أوكرانيا بذخيرة اليورانيوم المنضب، والتي وإن كانت لا تعتبر من أسلحة الدمار الشامل، إلا إنها تترك غباراً مشعاً، وبالتالي فهي خطيرة جداً. وحذر

الرئيس لوكاشينكو من إنه "إذا زودت بريطانيا كليف باليورانيوم، ستزود موسكو مينسك بيورانيوم حقيقي".⁷

يضاف إلى هذا، أن الشراكة الدفاعية بين الولايات المتحدة وأستراليا وبريطانيا، التي تم إعلانها في 15 سبتمبر 2021، "أوكوس"، تتضمن تبادل التكنولوجيات العسكرية وتزويد أستراليا بغواصات نووية أمريكية، الأمر الذي يشكل تحدياً لنظام منع الانتشار النووي، من وجهة نظر موسكو، حيث لم تشاطر واشنطن دولة أخرى تقنية الدفع النووي سوى مرة واحدة عندما زودت بريطانيا بتلك التقنية عام 1958. كما ستصبح أستراليا بحصولها على الغواصات النووية، بين خمس دول في العالم تتمتع بمثل هذه القدرات العسكرية النووية، ويتيح ذلك لأستراليا الدخول إلى نادي الدول المالكة للغواصات النووية، وذلك في إطار توطين التكنولوجيا بها بما فيه الشق النووي للمحركات النووية بنسبة تخصيب (93 - 97%)، وهي النسبة التي تسمح بتصنيع الأسلحة النووية (90% فأكثر)، ويعتبر هذا خياراً استراتيجياً لدول التحالف الثلاثة حيث إنه كان من الممكن تعديل الغواصات الفرنسية التي تم العدول عنها من جانب أستراليا لتعمل بالطاقة النووية ولكن بتخصيب 20%، هذا فضلاً عن أن الغواصات سيتم تزويدها بصواريخ "توماهوك" التي يمكنها حمل رؤوس نووية.⁸ ويعني ذلك أن أستراليا ستكون قادرة على بناء غواصات أسرع تعمل بالطاقة النووية، يصعب اكتشافها من خلال الأساطيل البحرية التي تعمل بالطاقة التقليدية، وبإمكانها أن تظل في المياه لأشهر، فضلاً عن قدرتها على إطلاق صواريخ لمسافات أطول محملة برؤوس نووية، على الرغم من أن أستراليا تؤكد إنها لا تعتزم تجهيزها بأسلحة نووية. على صعيد آخر، يؤدي قبول واشنطن بتزويد أستراليا بقدرات نووية إلى فقدانها المصداقية فيما يتعلق بدعوتها لدول أخرى إلى الإلتزام الصارم بنظام منع الانتشار النووي، مما يشجع دول طامحة على إمتلاك التكنولوجيا والقدرات النووية المؤهلة للإستخدامات غير السلمية بالضرورة.

كل هذه الإجراءات والإجراءات المضادة من الجانبين تدخلها معاً، والعالم أجمع، في معضلة أمنية، وحلقة مفرغة من التصعيد، يخشى معه الكثيرين من أن تنزلق الأمور إلى مواجهة نووية، كان مجرد التفكير فيها أو الحديث عنها ضرباً من الخيال حتى وقت قريب.

<https://www.idsc.gov.eg/Article/details/8626>

9 يوليو 2023

٠٩ ٢٠٢٣ يوليو

¹ New START Treaty, U.S. Department of State, <https://www.state.gov/new-start/>

² Основных государственной политики Российской Федерации в области ядерного сдерживания, Указ Президента Российской Федерации № 355, 02.06.2020 г, <http://kremlin.ru/acts/bank/45562>

³ Remarks by Secretary of Defense Lloyd J. Austin III at the U.S. Strategic Command Change of Command Ceremony, Dec. 9, 2022, US Department of Defence, <https://www.defense.gov/News/Speeches/Speech/Article/3241858/remarks-by-secretary-of-defense-lloyd-j-austin-iii-at-the-us-strategic-command/>

⁴ Nuclear Posture Review (NPR), October 27, 2022, <https://media.defense.gov/2022/Oct/27/2003103845/-1/-1/1/2022-NATIONAL-DEFENSE-STRATEGY-NPR-MDR.PDF#page=33>

⁵ Заседание коллегии Министерства обороны, 21 декабря 2022, <http://kremlin.ru/events/president/news/70159>

⁶ Путин заявил о договоренности по размещению тактического ядерного оружия в Белоруссии, 25 марта 2023, Известия, <https://iz.ru/1488629/2023-03-25/putin-zaiavil-o-dogovorennosti-po-razmeshcheniiu-takticheskogo-iadernogo-oruzhiia-v-belorussii>

⁷ Лукашенко допустил поставку из России боеприпасов с «настоящим ураном», Газета.гу, 22 марта 2023, <https://www.gazeta.ru/army/2023/03/22/16439851.shtml>

⁸ Страны AUKUS пока не решили, кто будет строить подлодки для Австралии, ТАСС, 28 сентября 2022, <https://tass.ru/mezhdunarodnaya-panorama/15898735>